



شركة مسيعة
للپتروكيمياويات
القابضة
Mesaieed
Petrochemical
Holding Company

التقرير
السنوي

20
20



20
20

التقرير السنوي

شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

هاتف: +٩٧٤ ٤. ١٣ ٢. ٨. ٨
فاكس: +٩٧٤ ٤. ١٣ ٩٧٥. ٨

mphc@qp.com.qa

www.mphc.com.qa

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

بيان إخلاء المسؤولية

تدرج الشركات التي تمتلك فيها شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة بعبارة "مسيعد القابضة" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملائمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها المجموعة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وكافة البيانات الواردة في هذا التقرير السنوي تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها ووكلائها والشركات المتعاقدة معها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة مُلزَمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

الرسالة

تعظيم قيمة محفظة أعمال المجموعة
وتوسيع نطاقها للاستفادة من قيمة
اللقيم المتوافر في دولة قطر.

الرؤية

أن تصبح مسيعد للبتروكيماويات القابضة
إحدى الشركات التي توفر منتجات
بتروكيماوية عالية الجودة وتلتزم بمعايير البيئة
والسلامة وتعمل على زيادة ربحية أصولها
بما يعظم من القيمة المضافة للمساهمين.

"تحقيق التميز التشغيلي خلال
الأوقات الحافلة بالتحديات"

المحتويات

١٦

تقرير مجلس الإدارة

١٢

كلمة رئيس مجلس الإدارة

٨

مجلس الإدارة

٣٢

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

٢٦

نبذة حول مجموعة مسيعيد القابضة

٢.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

٥٨

تقرير حوكمة الشركة ٢.٢

٥٢

البيانات المالية

٣٨

تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل



حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر



صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد



مجلس الإدارة



السيد/
أحمد سيف
السليطي
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني
عضو



السيد/ محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي
عضو



السيد/ عبدالعزيز جاسم المفتاح
عضو



السيد/ علي ناصر تلفت
عضو



السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو



كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"برغم التحديات الهائلة، إلا أن المجموعة قد استمرت في تعزيز قوتها من خلال تحقيق التميز التشغيلي والنمو والاستدامة"



مساهمينا الكرام

يسرني كثيراً أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. (يشار إليها بعبارة "مسيعد القابضة" أو "المجموعة")، وهي واحدة من شركات البتروكيماويات ذات المنتجات المتنوعة الرائدة في المنطقة.

أود بدايةً أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لشركات المجموعة على جهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل والتزامهم بتحقيق نتائج تشغيلية ومالية مستقرة في ظل أوضاع صعبة على مستوى الاقتصاد الكلي. وأخص بالشكر مساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

تسعى المجموعة حثيثاً نحو تعزيز مركزها في الأسواق وزيادة القيمة المضافة للمساهمين، وتتبع في ذلك استراتيجية تهدف من خلالها إلى أن تصبح منتجاً للبتروكيماويات من الفئة الأولى يُعرف بتميزه التشغيلي ومعايير الرفيعة في الجوانب المتعلقة بالسلامة والبيئة.

المشهد الاقتصادي الكلي

امتدت الظروف الصعبة، التي شهدناها عام ٢٠١٩ واتسمت بتراجع الطلب العالمي ونزاعات تجارية وتباطؤ مستوى نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، لتلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي الكلي خلال عام ٢٠٢٠. وقد تفاقم هذا المشهد، المتأزم أصلاً، جراء الظروف المناوئة غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، الأمر الذي أثر سلباً وبصورة كبيرة على الطلب الاستهلاكي والصناعي نتيجة فرض إجراءات الإغلاق وتراجع أسعار النفط الخام.

وقد أسفر التراجع العام للطلب العالمي عن انخفاض أسعار سلعنا الأساسية، لاسيما بعض منتجات البتروكيماويات والكلور القلوي التي تنتجها الكيانات التابعة لنا.

أهداف المجموعة واستراتيجياتها الرئيسية

واصلت المجموعة تركيزها على تحقيق التميز التشغيلي والنمو والاستدامة خلال عام واجهتنا فيه ظروف صعبة للغاية على مستوى الاقتصاد الكلي. ولم يتسنى لنا هذا التميز التشغيلي إلا بمواصلة الجهود نحو تحسين كفاءة العمليات، وترشيد التكاليف التشغيلية جراء تراجع الأسعار، كذلك رفع مستوى الموثوقية وتعزيز سلامة الأصول. وفيما يتعلق بالاستدامة، فلم تنقطع جهودنا يوماً للحد من أثر أنشطة أعمالنا على البيئة، وعملنا في ذات الوقت أيضاً على تعزيز التدابير المعنية بكفاءة الطاقة وحفظها.

وقد انصب أحد أهدافنا الرئيسية خلال عام ٢٠٢٠ على إجراء عمليات الصيانة الشاملة المخطط لها لبعض المرافق الإنتاجية. وبرغم التحديات التي فرضها انتشار جائحة فيروس كورونا، إلا أن كافة المرافق الإنتاجية قد أتمت بنجاح عمليات الصيانة الشاملة الخاصة بها وفقاً للجدول الزمنية المحددة في الموازنة التقديرية.

وواصلت المجموعة التركيز على استراتيجيتها الخمسية للأعمال التي تهدف إلى احتواء النفقات وإجراء عمليات إنفاق رأسمالية لإطلاق إمكانات النمو في المستقبل. كما

النجاح في التخفيف من آثار انتشار جائحة فيروس كورونا

عقب الانتشار غير المسبوق لجائحة فيروس كورونا، بذلت المجموعة جهوداً كبيرة للحد من أثرها. وهكذا، فقد تم إنشاء لجان لإدارة الأزمة على مستوى كل كيان تشغيلي لضمان سلامة موظفينا واستمرارية الأعمال.

وتم اتخاذ تدابير لتهيئة بيئة العمل، كان من بينها تطبيق سياسة "العمل من المنزل" لمعظم موظفينا. ولم تتوقف المصانع عن العمل لأسباب تتعلق بالطلب، ولم تحدث أيضاً أية تغييرات في الجداول الزمنية لأعمال الصيانة المخطط لها نتيجة انتشار فيروس كورونا، بل إن جميع المرافق الإنتاجية قد أنجزت بنجاح عمليات الصيانة الشاملة المخطط لها وفقاً لجدولها الزمنية المحددة وبتكاليف رأسمالية وتشغيلية أقل مما كان مقدر لها في الموازنة التقديرية. كما أن وكيلنا التسويقي ظل يرصد عن كثب حالة عدم اليقين بشأن الأوضاع في الأسواق، وعمل بحكمة على الحد من العراقيل أمام سلسلة الإمداد.

وقد استطاعت المجموعة من خلال هذه التدابير أن تتصدى للضغوط الخارجية الهائلة التي أسفر عنها انتشار جائحة فيروس كورونا.

الأداء المالي

تأثر الأداء المالي للمجموعة خلال عام ٢٠٢٠ بتفاقم حالة عدم اليقين التي هيمنت على الأوضاع الاقتصادية الكلية وتباطؤ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي والنزاعات التجارية وفيروس كورونا وتقلبات أسعار النفط. وقد أدت هذه العوامل، التي فاقت نطاق سيطرة المجموعة، إلى تراجع الطلب على منتجاتنا، وفرضت مزيداً من الضغط على أسعارها، الأمر الذي أثر سلباً على صافي أرباح المجموعة.

وقد حققت المجموعة صافي أرباح يبلغ ٥٣٢ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بانخفاض تبلغ نسبته ٧٤٪ مقارنة بالعام الماضي، وبعائد على السهم بواقع ٤٢.٠٠ ريال قطري مقارنة بعائد بلغ ١٦٥.٠٠ ريال قطري للعام الماضي.

وقد ظهرت خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٢٠ بعض بوادر على التعافي التدريجي للأسواق العالمية بفضل إطلاق برامج غير مسبوقة للتحفيز الاقتصادي من قِبَل العديد من الحكومات ورفع إجراءات الإغلاق في أسواق رئيسية. وبرغم ذلك، فإن خطر جائحة فيروس كورونا ما زال قائماً، حيث لم يتم القضاء على الفيروس بالكامل، ما قد يعصف بهذه البوادر المبكرة على التعافي.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ أن تأسست المجموعة عام ٢٠١٣، تم توزيع أرباح على المساهمين يبلغ إجماليها ٦,٣ مليار ريال قطري، وهو ما يُعد دليلاً واضحاً على التزام مجلس الإدارة بإضافة قيمة للمساهمين، علماً بأن المجموعة تحرص دائماً على الاحتفاظ بالسيولة اللازمة للاستثمارات المستقبلية والالتزامات الخاصة بالديون والتصدي لأي ظروف صعبة غير متوقعة.

وفي ظل حالة عدم اليقين الحالية بشأن الأوضاع الاقتصادية الكلية وما أحدثته من عدم استقرار بالأسواق، وعلى ضوء التوقعات الحالية بشأن السوق على الأجلين القصير والمتوسط، وأخذاً في الاعتبار برنامج الإنفاق الرأسمالي المخطط له للأعوام القادمة، فإن مجلس الإدارة يوصي بإجمالي توزيعات أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بواقع ٥.٣ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٤.٠٠ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ٩٤٪.

الخاتمة

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع النفط والغاز القطري. إن النمو الذي تشهده دولة قطر وتوجه مجتمعه المتقدم والمتطور نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لشركات المجموعة على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، فيما نتطلع معاً إلى ضمان أن تظل شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة إحدى الشركات الفاعلة التي تسهم بدور محوري في اقتصاد دولة قطر.



تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

"تميز تشغيلي بفضل المبادرات المعنية بترشيد التكاليف ورفع مستوى الكفاءة خلال فترة حافلة بالتحديات"

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي بشأن الأداء المالي والتشغيلي لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة لعام ٢٠٢٠.

المستجدات بشأن فيروس كورونا

تم إنشاء لجان لإدارة الأزمة لدى كل كيان تشغيلي لضمان سلامة الموظفين واستمرارية الأعمال. وجرى أيضاً تنفيذ خطط مناوبة جديدة للموظفين الذين يعملون بنظام المناوبة بضوابط صارمة للحد من مخاطر اللقاءات الاجتماعية وانتشار فيروس كورونا. كما تم تعزيز التدابير المعنية بالنظافة العامة في جميع المواقع. وقد امتثل الجميع على نحو صارم إلى اللوائح الحكومية لمنع انتشار فيروس كورونا.

وفي الوقت الذي فرض فيه العديد من البلدان قيوداً أكبر على تنقلات الناس وحركة البضائع، بدأت بلدان أخرى في إعادة الفتح التدريجي لأنشطة الأعمال. وهكذا، لم يكن الدخول إلى بعض الأسواق يسيراً نتيجة فرض قيود عليها، وهو ما فرض بدوره مزيداً من الضغط على أنشطة سلسلة التوريد.

وبرغم ذلك، فلم تتوقف عمليات الإنتاج في كافة المرافق، وحافظت أحجام الإنتاج والمبيعات على نفس مستوياتها دون تغيير يُذكر، باستثناء أن أحجام مبيعات منتجات الكلور القلوي قد انخفضت نتيجة تعذر الدخول إلى الأسواق الرئيسية في ظل فرض إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا خلال الفترة الأولى من عام ٢٠٢٠. وقد واصل القطاع عملياته الإنتاجية خلال هذه الفترة وكوّن مخزونات عن طريق حفظ السوائل السائبة في وحدات تخزين عائمة.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

خلال عام ٢٠٢٠، أبدت المجموعة مجدداً أداءً نموذجياً في الجانب المتعلق بالصحة والسلامة والبيئة، والذي يُعد أحد المكونات البالغة الأهمية ضمن مكونات الاستراتيجية الأساسية للأعمال. وقد تضمنت الإنجازات الرئيسية في هذا الجانب خلال عام ٢٠٢٠ الحصول على شهادات في عدد من المعايير الدولية، وتعزيز سلامة العمليات، وإتمام ما يزيد على عشرة أعوام دون وقوع حادث واحد يستحق التسجيل من حوادث الإجهاد الحراري في العديد من مرافق الإنتاج.

واستشرافاً للمستقبل، فإن المجموعة ستواصل مساعيها لتحقيق التميز والمزيد من الكفاءة في هذه الجوانب، الأمر الذي سيعزز من معاييرنا الحالية بشأن الصحة والسلامة والبيئة. وسنعمل أيضاً جاهدين على أن تصبح الشركة رائدة بالمنطقة

استعراض عام لهيكل ملكية المجموعة

تمتلك قطر للبترول حصة تبلغ نسبتها ٦٥.٤٪، فيما يمتلك الجمهور العام النسبة المتبقية.

الميزات التنافسية

تحظى جميع شركات المجموعة بوضع استراتيجي، حيث تضمن الحصول على اللقيم بأسعار تنافسية، ولديها أيضاً أسس قوية لتلبية متطلبات السيولة وقدرة على تحقيق تدفقات نقدية كبيرة. إضافة إلى ذلك، فإن المجموعة ترتبط من خلال مشاريعها المشتركة بعلاقات قوية مع شركاء مرموقين ومعروفين عالمياً، الأمر الذي يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بنظرائها. كما أن الشراكة التعاونية مع "منتجات"، الشركة الرائدة عالمياً في مجال تسويق وتوزيع الكيماويات، تتيح لنا إمكانية كبيرة للدخول إلى أسواق عالمية. ومما لا شك فيه أن هذه الميزات قد أسهمت في ضمان تحقيق التميز التشغيلي على مستوى المجموعة وتوسعة نطاق تواجدها الجغرافي وتحقيق تدفقات نقدية قوية على مدار الأعوام.

واستشرافاً للمستقبل، فإننا سنواصل العمل على إدخال أحدث التقنيات بما يسهم في تعزيز الميزات التنافسية التي تتمتع بها المجموعة.

استراتيجيتنا

تركز استراتيجية الأعمال الرئيسية للمجموعة على تنمية الأسواق من خلال زيادة الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة عبر البرامج المعنية بترشيد التكاليف وتحقيق التميز التشغيلي. وفضلاً عن ذلك، فإننا نهدف إلى الاستثمار بشكل انتقائي في مشروعات رأسمالية من شأنها دعم مركزنا التنافسي وزيادة القيمة المضافة للمساهمين.

الظروف على مستوى الاقتصاد الكلي

كانت الظروف على مستوى الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٢٠ غير مؤاتية في ظل حالة عدم اليقين التي هيمنت على الأوضاع الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يُعزى إلى الانتشار غير المسبوق لجائحة فيروس كورونا، والتي أسفرت عن تباطؤ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي وتراجع الطلب على المنتجات البتروكيماوية ومنتجات الكلور القلوي.

كما واصلنا جهودنا المعنية بالارتقاء بالجودة، وهو ما أثمر عن حصول أحد مشاريعنا المشتركة في قطاع البتروكيماويات، شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، على جائزة التميز التشغيلي من رئيس شركة شيفرون فيليبس للكيماويات عن فئة المرافق الكبيرة لتصنيع البتروكيماويات لعام ٢٠١٩.

وسجلت كيوكيم خلال عام ٢٠٢٠ مرة أخرى أرقاماً قياسية جديدة فيما يتعلق بالسلامة، حيث لم تقع أية حوادث ذات صلة بسلامة العمليات من المستويين الأول والثاني، وأتمت أيضاً ١٣ عاماً متعاقباً دون وقوع أية حادثة من حوادث الإجهاد الحراري.

أنشطة البيع والتسويق

إن الشراكة مع "منتجات"، الشركة الرائدة عالمياً في مجال تسويق وتوزيع الكيماويات والأسمدة الكيماوية، قد منحت المجموعة قدرة أكبر على الدخول إلى أسواق دولية، الأمر الذي خفف جزئياً من حدة التأثيرات الواقعة عليها جراء الظروف المناوئة التي تشهدها الأسواق. ومن المنظور الجغرافي، فقد ظلت آسيا أكبر سوق للمجموعة التي أبدت تواجداً قوياً في شبه القارة الهندية وأوروبا.

وقد تم خلال عام ٢٠٢٠ ضم أنشطة "منتجات" إلى قطر للبترول بهدف تعزيز قدرات قطاع الصناعات التحويلية القطري على نحو أكبر ودعم المركز التنافسي العالمي لدولة قطر، علماً بأن ضم أنشطة "منتجات" إلى قطر للبترول هو على المستوى التشغيلي فقط، أي أن فريق التسويق سيظل يدير وبشكل مستقل تسويق منتجات الصناعات التحويلية ومبيعاتها، وبالتالي فلن يكون لهذه العملية أي أثر على المجموعة.

الأداء المالي

حققت المجموعة صافي أرباح بواقع ٥٣٢ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بانخفاض تبلغ نسبته ٧٤٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعزى بصورة كبيرة إلى حالة عدم اليقين التي هيمنت على الأوضاع الاقتصادية العالمية وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة فرض إجراءات الإغلاق من أجل احتواء انتشار جائحة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط وتذبذبها الذي استمر خلال عام ٢٠٢٠، الأمر الذي أثر سلباً على الأداء المالي للمجموعة.

وقد تأثر أيضاً الأداء التشغيلي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بعمليات تطفئة كان مخطط لها لإجراء الصيانة الشاملة والوقائية في بعض المرافق الإنتاجية

في الجانب المتعلق بالصحة والسلامة والبيئة وفقاً للمعايير العالمية المعنية.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وترشيد الإنتاج: نحو التميز التشغيلي

تولي المجموعة اهتماماً كبيراً بالكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية من حيث التكاليف لتحافظ على مركزها كمشغل رائد منخفض التكلفة. وفي ضوء الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق حالياً والتوقعات بشأن الاقتصاد الكلي، فقد كثفت المجموعة من جهودها المعنية بترشيد التكاليف خلال عام ٢٠٢٠، وعززت من تدابيرها الترشيدية تصدياً للضغوط الخارجية.

وفي إطار مبادراتنا الأخيرة، فقد راجعت المجموعة إنفاقها التشغيلي على مستوى كافة قطاعاتها، وحددت نفقات وجدت أنها غير ضرورية في ظل الأوضاع الحالية. وتضمنت هذه التدابير تحسين هياكل الموارد البشرية، وخفض التكاليف المباشرة ذات الصلة بالخدمات العامة والصيانة، والإقلال من الإنفاق على أمور أخرى بخلاف الإنتاج، ومنها المصروفات العامة والإدارية.

كما راجعت المجموعة برامجها الخاصة بالإنفاق الرأسمالي لتقييم عمليات الإنفاق التي يمكن إلغاؤها أو تأجيلها دون المساس بمعايير الصحة والسلامة والبيئة وضمان المحافظة على قوة مستوياتها.

وقد بدأ تنفيذ الخطة المكثفة المعنية بترشيد التكاليف في شهر يونيو من عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تؤدي كامل ثمارها اعتباراً من العام القادم.

إن هذه التدابير لا تتيح للمجموعة فحسب إمكانيات أوسع لتحقيق تدفقات نقدية حرة يمكن أن توظفها في فرص استثمارية مجدية، بل توفر لها أيضاً الحماية في الظروف المناوئة غير المتوقعة في المستقبل. وسيظل العمل قائماً بهذه التدابير إلى أن يتعافى الاقتصاد العالمي ويتم التغلب بالكامل على الآثار الناجمة عن الجائحة، وبما تضمن معه أن تحافظ أنشطة أعمالنا على استقرارها وقدرتها التنافسية.

وقد تراجع نمو مستويات الإنتاج لدى المجموعة في ظل إجراء عملية صيانة شاملة كان مخطط لها في شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم ٢) وعمليات تطفئة أخرى تجرى سنوياً للمرافق الإنتاجية التابعة لشركة قطر للفينيل. كما تأثر الإنتاج جزئياً بإجراء عمليات تطفئة لم يكن مخطط لها، إلا أن هذه العمليات لم تستغرق وقتاً وحصلنا من خلالها على معلومات قيّمة من شأنها تلافى إجراء عمليات تطفئة غير مخطط لها في المستقبل وتعزيز مستوى الكفاءة.

التابعة للمشاريع المشتركة للمجموعة، وهو ما أسفر عن تراجع أحجام الإنتاج بنسبة ٩٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ١.٣٩ ألف طن متري.

وعلى مستوى المجموعة، فقد تراجع متوسط أسعار البيع المُرجح بنسبة ١٢٪ خلال عام ٢٠٢٠، الأمر الذي أسفر عن انخفاض صافي أرباح المجموعة بواقع ٣٥٠ مليون ريال قطري. وتراجعت أحجام مبيعات المجموعة بنسبة ٥٪ مقارنة بالعام الماضي، ما أدى إلى انخفاض أرباح المجموعة بواقع ١٤٦ مليون ريال قطري.

وتأثرت أيضاً أرباح عام ٢٠٢٠ بمخصصات لخفض القيمة سُجلت خلال العام بواقع ١.٥ ملايين ريال قطري وتتعلق باستردادات ضريبية محددة.

ومع إعادة التويب، فقد ازداد صافي أرباح العام السابق بمقدار ٨٥ مليون ريال قطري نتيجة إجراء تعديلات ضريبية الأمر الذي أثر سلباً على نمو إجمالي صافي أرباح عام ٢٠٢٠.

وقد حافظت المجموعة على قوة السيولة لديها على مدار العام، حيث سجلت أرصدة نقدية بنهاية السنة المالية ٢٠٢٠ تصل إلى ١,٧ مليار ريال قطري، فيما بلغ إجمالي أصولها ١٦,٢ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

آخر المستجدات بشأن الإنفاق الرأسمالي
بلغ الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠٢٠ ما يصل إلى ٣٣١ مليون ريال قطري.

خلال عام ٢٠١٩، وافق المساهمون في شركة كيوكيم على دعم توسعة مرافق إنتاج الإيثيلين التابعة للمشروع المشترك في مدينة مسيبي الصناعية. ومع الانتهاء من التوسعة عام ٢٠٢٢، سيحقق مشروع الفرن السادس زيادة مطّردة في إنتاج الإيثيلين، وهو ما سيسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية لشركة كيوكيم من المشتقات. وبتكلفة تقدر بنحو ١١.٠ ملايين دولار أمريكي، من المتوقع أن يحقق هذا الاستثمار عوائد رأسمالية إيجابية والمزيد من المرونة التشغيلية. وقد دخل المشروع حالياً مرحلة التصميم الهندسي وبلغ الإنفاق عليه منذ بداية العام وحتى تاريخه ٣٩,٤ مليون دولار أمريكي.

واستشراًفاً للمستقبل، فإن المجموعة ستواصل دراسة استثمارات الإنفاق الرأسمالي لتعزيز قدراتها ومستويات الموثوقية والكفاءة وأداء الصحة والسلامة والبيئة.

الآفاق المستقبلية

وفقاً لاستراتيجية الأعمال الأساسية للأعوام الخمسة القادمة، ستواصل المجموعة التركيز على تنمية الأسواق بالدخول إلى مناطق جديدة، وإجراء معاملات تجارية في الأسواق وتحقيق وفورات في التكاليف اللوجستية للمجموعة. وسنواصل أيضاً التركيز على زيادة الإنتاج ورفع

مستوى الكفاءة عبر البرامج المستمرة لترشيد التكاليف. وفضلاً عن ذلك، فإننا سنستثمر بشكل انتقائي في مشروعات استثمارية رأسمالية نرى أنها ستدعم مركزنا التنافسي وتضيف قيمة إلى مساهمينا.

توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس إدارة الشركة بإجمالي توزيعات أرباح سنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يقدر بنحو ٥.٣ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٠.٤ ريال قطري للسهم، بنسبة توزيع تبلغ ٩٤٪، الأمر الذي يؤكد قدرة المجموعة على تحقيق تدفقات نقدية قوية وتوزيع أرباح على مساهمينا حتى في الظروف الاقتصادية الصعبة، فيما تحرص أيضاً على الاحتفاظ بأرصدة نقدية تكفي للاحتياجات التحوطية والاستثمارية في المستقبل.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعا"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، لرؤيته وقيادته، والشكر موصول أيضاً لإدارة شركات المجموعة وموظفيها على إخلاصهم والتزامهم وتفانيهم الدائم في العمل. كما نود أن نتقدم بالشكر لمساهمينا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع البتروكيماويات

والسلامة والبيئة في قطاع البتروكيماويات. وفي هذا الإطار، فقد سجلنا أرقاماً قياسية جديدة على مستوى السلامة، وجددنا شهادات من جهات عالمية.

وتضمنت الإنجازات المتميزة على مستوى الصحة والسلامة والبيئة عدم تسجيل حوادث ذات صلة بسلامة العمليات من المستويين الأول والثاني أو حوادث بيئية من الحوادث التي يتوجب الإبلاغ عنها من واقع المسؤولية، والوصول إلى العام الثالث عشر على التوالي دون وقوع أية حادثة من حوادث الإجهاد الحراري التي تستحق التسجيل. وقد تراجع معدل الإصابات التي تستحق التسجيل إلى أدنى مستوى له في تاريخ كيوكيم، ولم يتم تسجيل أية حوادث ذات صلة بسلامة العمليات على مدار الأعوام الخمسة الماضية. كما أتم القطاع ثمانية أعوام دون وقوع أية حادثة من الحوادث ذات الصلة بتكون دخان ناتج عن عمليات الحرق.

كما جدت كيوكيم شهادات لأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية وأنظمة إدارة الرعاية المسؤولة وأنظمة إدارة البيئة ونظام إدارة الجودة.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

تم تعيين استشاري للمساعدة في إجراء مراجعة شاملة لترشيد التكاليف. وقد ساعد برنامج ترشيد التكاليف في تحديد الجوانب التي يمكن رفع مستوى الكفاءة فيها سريعاً وخفض التكاليف دون المساس بمستويات السلامة والموثوقية. وقد شملت المبادرات التي تم تحديدها جوانب رئيسية تتضمن هياكل التكلفة لدى القطاع، ومنها القوى العاملة ومستحققاتها والخدمات التي يتم تقديمها بموجب عقود وخدمات الدعم والإصلاح والصيانة. كما أعاد القطاع تقييم عدد القوى العاملة وقام بخفضها بنسبة ٨٪. وقد تم تعزيز الكفاءة من خلال زيادة الإنتاج وخفض التكاليف. كما تم وضع نظام لرصد وتتبع التقدم المُحرز على مستوى المبادرات المعنية بخفض التكاليف وإعداد ورفع تقارير بشأنها. وقد خضعت كافة المبادرات المعنية بترشيد التكاليف إلى تقييم شامل للمخاطر لضمان عدم المساس بمستويات السلامة والموثوقية نتيجة لتنفيذ هذه المبادرات.

وتلتزم مشاريعنا المشتركة العاملة في قطاع البتروكيماويات، كيوكيم وكيوكيم ٢، بخفض التكاليف التي يمكن التحكم فيها.

الاستراتيجية والإنجازات الرئيسية

حقق قطاع البتروكيماويات العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠٢٠، حيث اتبع استراتيجية تركز على النمو وتميز أنشطة الأعمال والاستدامة. وبرغم تفشي جائحة فيروس كورونا وفرض إجراءات الإغلاق، إلا أن شركتي قطر للكيماويات ٢ المحدودة (كيوكيم ٢) ورأس لفان للأولفينس المحدودة قد أتمتا بنجاح أكبر عمليتي صيانة شاملة دون وقوع حوادث في تاريخهما وفقاً للموازنة التقديرية وضمن الجداول الزمنية وفي حدود النطاق وعدد القوى العاملة المتعاقد معها.

وقد حقق قطاع البتروكيماويات العديد من الإنجازات البارزة التي تتضمن تنفيذ "برنامج ترشيد التكاليف" في ظل تراجع الأسعار، و"عملية التحسين المستمر"، و"تميز الأداء التشغيلي"، هذا بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات المعنية بتعزيز الموثوقية، الأمر الذي أثمر عن انخفاض الخسائر غير المتوقعة بفعل أحداث داخلية وخارجية. وقد تم وضع كل هذه التدابير للارتقاء بأداء أعمال القطاع وتعزيز تميزه التشغيلي، حيث حصلت شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) على جائزة مبادرة التميز التشغيلي من قبل شركة شيفرون فيليبس للكيماويات لتطوير جهاز توشيح جديد ذو مفتاح سكينني قام بتصميمه موظفو كيوكيم.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

امتدت الظروف الصعبة، التي بدأ قطاع البتروكيماويات التابع للمجموعة في مواجهتها منذ عام ٢٠١٩، وانسمت بتراجع الطلب العالمي وتوترات تجارية بين الولايات المتحدة والصين أسفرت عن تباطؤ مستوى نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، امتدت لتلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي الكلي خلال عام ٢٠٢٠. وتفاقمت هذه الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي جراء الانتشار غير المسبوق لجائحة فيروس كورونا التي أثرت تأثيراً سلبياً كبيراً على الطلب الاستهلاكي والصناعي جراء فرض إجراءات الإغلاق، هذا بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط الخام. وقد فرضت كل هذه العوامل مزيداً من الضغط على أسعار منتجات القطاع، وهو ما أثر سلباً على أداءه المالي بصفة عامة.

الإنجازات على مستوى

الصحة والسلامة والبيئة

واصلنا خلال عام ٢٠٢٠ دعم وتعزيز أنشطتنا المعنية بالصحة



الأداء المالي

تعرضت أرباح قطاع البتروكيماويات في مجملها إلى ضغوط، حيث انخفضت بنسبة ٤٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع أحجام المبيعات وانخفاض أسعار السوق.

وانخفض متوسط الأسعار المُرجح لمنتجات قطاع البتروكيماويات خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٣٪، وتراجعت أحجام المبيعات بنسبة ٧٪ نتيجة إجراء عمليات صيانة شاملة كان مخطط لها. وقد أسفر تراجع أسعار البيع وأحجام المبيعات عن انخفاض إيرادات القطاع بنسبة ١٩٪.

وانخفضت أحجام الإنتاج بنسبة ١١٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يُعزى إلى إجراء عملية صيانة شاملة كان مخطط لها بهدف الارتقاء بمعايير الصحة والسلامة والبيئة وتعزيز أداء الأصول وزيادة كفاءتها. وكان أيضاً لعمليات التطفئة غير المخطط لها بعض الأثر في انخفاض أحجام الإنتاج.

آخر المستجدات بشأن الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠٢٠، بلغ الإنفاق الرأسمالي للقطاع ٢٩٢ مليون ريال قطري، حيث اقتصر بصورة أساسية على إجراء عملية صيانة شاملة، بالإضافة إلى مشروعات أخرى كان الهدف منها تعزيز مستوى موثوقية عمليات الإنتاج والحد من أثرها على البيئة. وتعد عملية الصيانة الشاملة التي أجراها القطاع خلال جائحة فيروس كورونا الأكبر في تاريخه، حيث أبدى القطاع أفضل أداء له على كافة المستويات، وأتم مشروع الصيانة الشاملة ضمن الجدول الزمني المحدد وبتكاليف أقل مما كان مقدر له.

وتتضمن استثمارات الإنفاق الرأسمالي الرئيسية في المستقبل مشروعات الفرن السادس ورصيف الشحن وصومعة الكبريت.

ترشيد الإنتاج

بفضل كفاءة العمليات، فقد سجلت كيوكيم وكيوكيم ٢ عدة أرقام قياسية على مستوى الإنتاج خلال عام ٢٠٢٠، كالتالي:

- سجل إنتاج كيوكيم من مادة "إ-هكسين" وإنتاج كيوكيم ٢ من "أولفينات ألفا العادية" رقمين قياسيين جديدين للإنتاج الشهري خلال أغسطس ٢٠٢٠.
- حقق إنتاج شركة راس لفان للأولفينس المحدودة من "الإيثيلين" رقماً قياسياً جديداً لمتوسط الإنتاج اليومي على مدار شهر خلال سبتمبر ٢٠٢٠.
- حققت وحدة إنتاج "الإيثيلين" في كيوكيم رقماً قياسياً جديداً للإنتاج الشهري خلال أكتوبر ٢٠٢٠.
- حقق خط إنتاج "البولي إيثيلين" ١ و ٢ في كيوكيم رقماً قياسياً لمتوسط الإنتاج اليومي على مدار شهر خلال نوفمبر ٢٠٢٠.

وحققت شركة كيوكيم خلال عام ٢٠٢٠ أفضل أداء في فئتها من حيث كميات البولي إيثيلين المنتج غير المطابق للمواصفات، والذي انخفض إلى أدنى مستوى سنوي له في تاريخ كيوكيم (٧٤٪). وتعد هذه النسبة ممتازة إذا ما قورنت بالنسب التي تصل إلى ٢,٥٪ أو أكثر في مصانع تستخدم نفس التكنولوجيا. وحققت أيضاً مرافق كيوكيم الإنتاجية أفضل أداء في فئتها، حيث لم يتم تسجيل أية شكاوى مبررة من قبل العملاء خلال الأعوام الأربعة الماضية.

وتحقيقاً للمزيد من التقدم، فقد عززت كيوكيم من مستوى التميز التشغيلي وطورنا استراتيجيتنا المعنية بالاستدامة. وأجرت الشركة خلال العام الماضي دورة تنشيطية أكثر كفاءة لعملية تحفيز التفاعل الكيميائي للبولي إيثيلين، الأمر الذي أثمر عن خفض استهلاك الوقود وزيادة توافر العوامل المنشطة للمحفزات. وأدخلت كيوكيم تحسينات على درجات حرارة أولفينات ألفا العادية وصولاً إلى حدود متوسطة جديدة، وركزنا أكثر على إنتاج أجزاء ذات قيمة مضافة. كما تم تحسين مجموعة منتجات خطوط البولي إيثيلين والحد من المحفزات العادمة والإنتاج غير المطابق للمواصفات. وتمكنت كيوكيم أيضاً من الوصول بعمليات الصيانة الشاملة إلى أمثل مستوياتها لتنفيذ كل خمسة أعوام، وستواصل العمل عن كثب مع شركائها في مجال الإنتاج لإجراء الصيانة الشاملة كل ستة أعوام.

قطاع الكلور القلوي

الاستراتيجية والإنجازات الرئيسية

ترتكز استراتيجية أعمال قطاع الكلور القلوي التابع للمجموعة على دعائم رئيسية تتمثل في تحقيق الأهداف الإنتاجية، وخفض التكاليف التي يمكن التحكم فيها، وتعزيز عملية تطوير وابتكار منتجات، ورفع مستوى مشاركة الموظفين ورضاهم.

وقد أتم القطاع عملية صيانة كانت تنطوي على تحديات دون وقوع حوادث. ونفذنا برنامجاً جديداً لإدارة سلامة العمليات بدعم من قبل أحد الخبراء الاستشاريين. كما أجرينا أيضاً مراجعة بشأن كفاءة استخدام الطاقة، وبحثنا في كيفية تحسين كفاءة أنظمة البخار وترشيد الإنفاق الرأسمالي بالاستعانة بعدد من الخبراء الاستشاريين.

آخر المستجدات بشأن الاقتصاد الكلي

كان لتفشي جائحة فيروس كورونا تأثيراً جزيئياً على الطلب على منتجات القطاع. وبصفة خاصة، فقد أدى ضعف الطلب، الذي ساد معظم أنحاء آسيا جراء قيام الحكومات بإغلاق الموانئ للحد من انتشار الجائحة، إلى فرض ضغط على أسعار المنتجات. كما أن بعض عوامل، مثل حالة عدم اليقين التي هيمنت على الأوضاع الاقتصادية العالمية وتباطؤ معدل النمو وتراجع أسعار النفط والغاز، ظلت تؤثر سلباً على قطاع الكلور القلوي مقارنة بالعام الماضي.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

ركز القطاع على تعزيز مستويات الصحة والسلامة والبيئة، وسعى حثيثاً لانتهاج معايير عالمية من شأنها تحقيق التميز التشغيلي. وقد ظلت صحة وسلامة العمال تحتل صدارة أولويات جهودنا خلال عام ٢٠٢٠، واتخذنا خطوات لرفع مستوى سلامة العمليات ودرجة الوعي. وواصل القطاع خلال العام تنفيذ مشروع بشأن سلامة العمليات قُدم تحت عنوان "سلامة".

وفي خطوة لاحتواء انتشار جائحة فيروس كورونا، فقد تم تشكيل فريق عمل لضمان استمرارية الأعمال، حيث قام هذا الفريق بتطبيق ضوابط وقائية، منها فحص درجة الحرارة وبروتوكولات بشأن النظافة والتباعد الاجتماعي.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

تُعد الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكاليف متطلبين أساسيين لقطاع الكلور القلوي حتى يحافظ على مكانته كمشغل كُفاء منخفض التكلفة. وقد انصب تركيزنا خلال عام ٢٠٢٠ على تكثيف الجهود المعنية بترشيد التكاليف وضمان زيادة الإنتاج دون المساس بمعايير الجودة أو السلامة.

وجرى تحديد عدد من المبادرات المعنية بتحقيق وفورات في التكاليف وتم اعتمادها في إطار خطة الترشيد، حيث نُفذ العديد منها خلال العام. وقد شملت هذه التدابير هياكل الموارد البشرية وغلق المناصب الشاغرة وخفض عدد ساعات العمل الإضافية وترشيد تكاليف السفر وخفض التكاليف المكتبية والعامّة، كذلك تقليص الخدمات المُقدمة من قبل الخبراء الاستشاريين وخدمات توفير القوى العاملة وتكنولوجيا المعلومات.

وتضمنت المبادرات الأخرى المعنية بتحقيق وفورات في التكاليف خفض عدد وتكاليف موظفي الصيانة ممن يتم التعاقد معهم، وتقليص الأنشطة غير الأساسية ذات الصلة بالبنية التحتية، وإعادة جدولة أنشطة الصيانة الوقائية غير الأساسية، وتأجيل عمليات التعديل البسيطة وشراء قطع الغيار.

وأجرت الفرق المسؤولة عن الشؤون الهندسية والعمليات مراجعة وتقييماً لمخاطر الخطط المعنية بالمشاريع الكبيرة المعتمدة للإنفاق الرأسمالي، وذلك بهدف تأجيلها أو إلغاؤها دون أن يؤثر ذلك على ما تحقق بالفعل على مستوى التميز التشغيلي والصحة والسلامة والبيئة. وهكذا، فقد تم تأجيل و/أو إلغاء بعض مشاريع للإنفاق الرأسمالي كانت تتطلب مبالغ كبيرة.

ترشيد الإنتاج

سعى القطاع إلى الوصول بالإنتاج إلى المستويات المثلى دون المساس بمعايير الجودة والسلامة. وبرغم جائحة فيروس كورونا وتعذر الدخول إلى الأسواق الرئيسية لمنتجات الكلور القلوي لعدة أشهر خلال عام ٢٠٢٠، إلا أن القطاع قد واصل عملياته الإنتاجية وكوّن مخزونات لتلبية الطلب في الأشهر اللاحقة عن طريق حفظ السوائل السائبة في وحدات تخزين عائمة.



كما أجرى القطاع بنجاح عملية تطفئة كان مخطط لها لصيانة المرافق التابعة لشركة قطر للفينيل خلال عام ٢٠٢٠ وفقاً وجدولها الزمني وبما يتماشى مع التزام المجموعة نحو تعزيز معايير الصحة والسلامة وإطالة العمر التشغيلي للمصانع وضمان الجودة والموثوقية.

آخر مستجدات الأداء المالي

انخفضت إيرادات قطاع الكلور القلوي خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ لتصل إلى ٦١٧ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع أسعار البيع بنسبة ٨٪ وانخفاض أحجام المبيعات بنسبة ٢٪، وهو ما يعود إلى حالة التباطؤ على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة تراجع الطلب العالمي على المنتجات جراء الانتشار غير المسبوق لجائحة فيروس كورونا. كما تأثر انخفاض أحجام المبيعات بتراجع أحجام الإنتاج بنسبة ٦٪ مقارنة بالعام الماضي نتيجة إجراء عمليات تطفئة لتنفيذ الصيانة الوقائية.

وبلغ صافي أرباح القطاع لعام ٢٠٢٠ ما يصل إلى ١٢٥ مليون ريال قطري، مقارنة بصافي أرباح بلغ ٢٧٣ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٩، بانخفاض تبلغ ٥٤٪، وهو ما يُعزى إلى تراجع أسعار البيع وأحجام المبيعات، الأمر الذي عادله جزئياً انخفاض أسعار اللقيم.

آخر المستجدات بشأن الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي، الذي اقتصر بصورة أساسية على مشاريع معنية بالصحة والسلامة والبيئة والموثوقية، ٣٩ مليون ريال قطري.

واستشرافاً للمستقبل، ستشمل بعض مشاريع الإنفاق الرأسمالي الترقية المستمرة لمحطة الطاقة، والتكاليف المشتركة لتجديد وترقية شبكة الكهرباء، وإجراء صيانة شاملة لمصنع الفينيل، وصهرج جديد لثاني كلوريد الإيثيلين، وإدخال تحسينات على صهاريج تخزين الصودا الكاوية واستبدال بعض العناصر القديمة. وعلى الأجل الطويل، فمن شأن هذه المشاريع الارتقاء بموثوقية المصانع وضمان أن تكون مستويات انبعاثات الغازات الصادرة عن مصانعنا ضمن الحدود المقبولة.



نبذة حول مجموعة مسيعيد القايتزة

نبذة حول مجموعة مسيعةيد القابضة

استعراض عام

تأسست شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق (يشار إليها بعبارة "مسيعةيد القابضة" أو "المجموعة") في ٢٩ مايو من عام ٢٠١٣. وعنوانها المسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الشركة في قطاعين مختلفين: البتروكيماويات والكلور القلوي.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

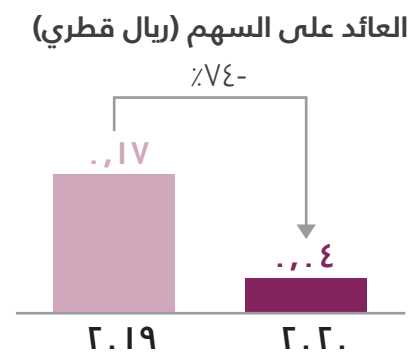
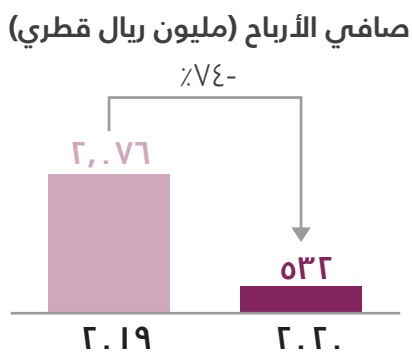
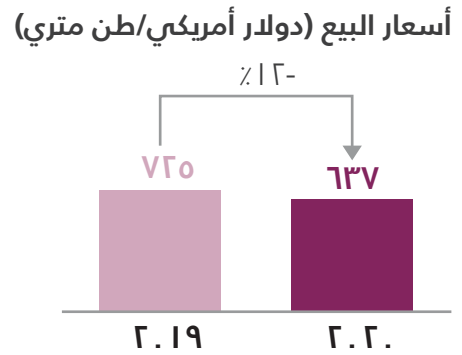
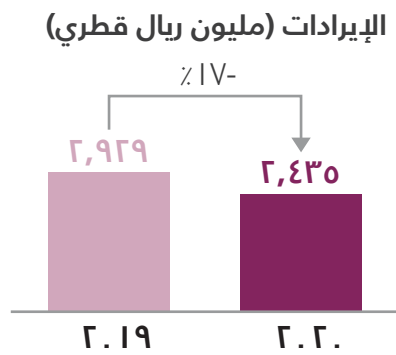
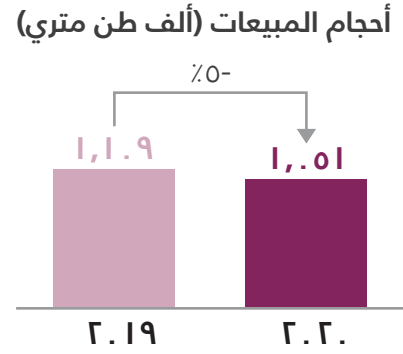
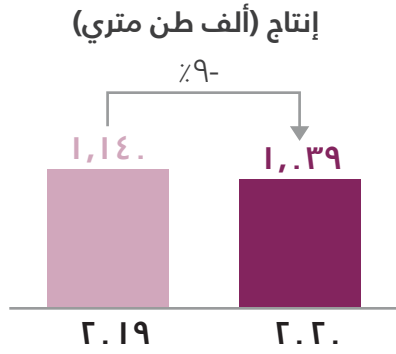
تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات، فيما تُدار عمليات المشاريع المشتركة للمجموعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارتها والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

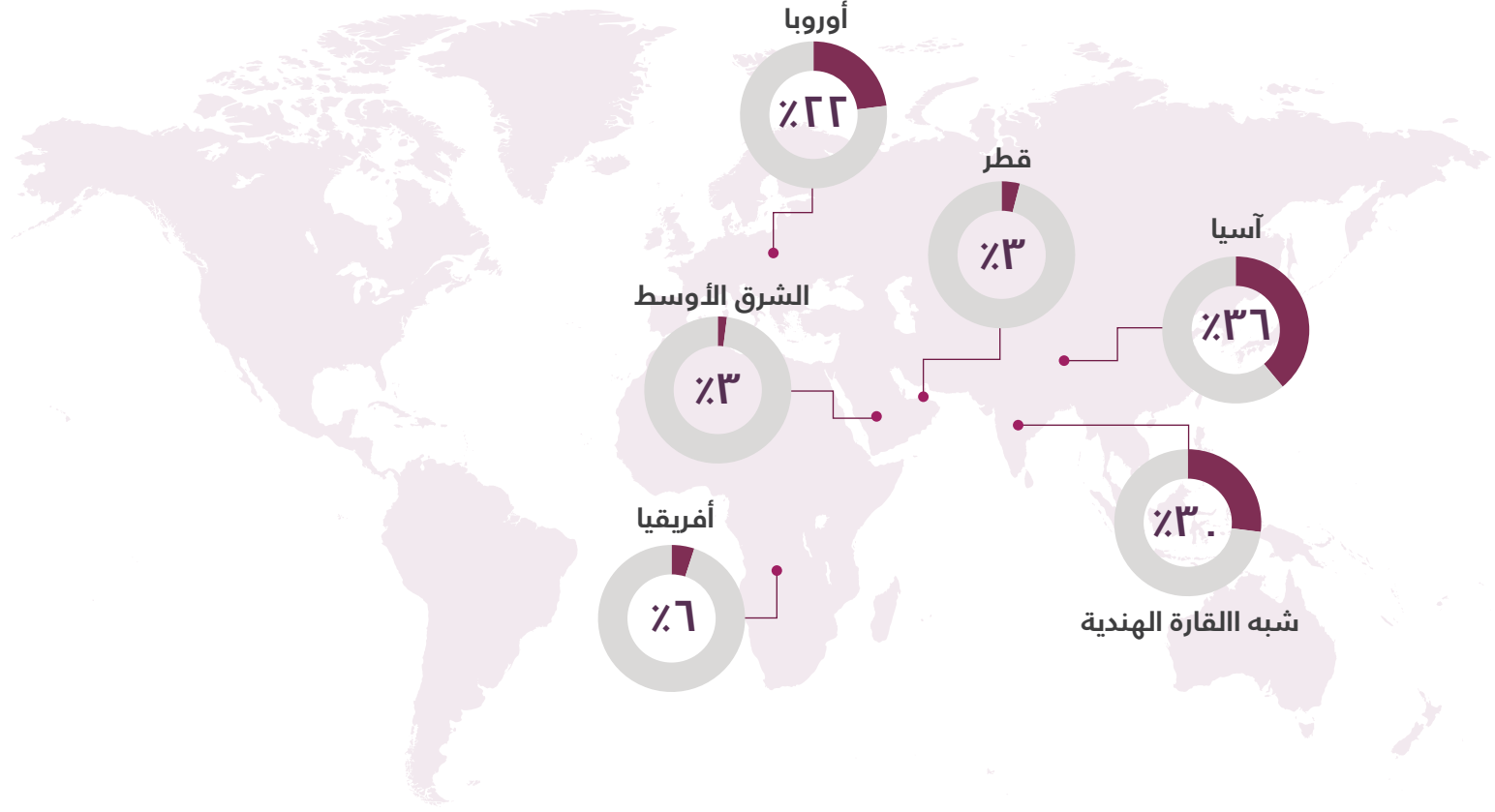




أداء شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة لعام ٢٠٢٠



الإيرادات حسب المنطقة الجغرافية (%)





نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

من خلال عدة مشاريع مشتركة، تعمل شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة في قطاعين من قطاعات الأعمال: البتروكيماويات والكلور القلوي. وقد تأسست جميع مشاريعنا المشتركة مع شركاء دوليين يتمتعون بأعلى مستويات الخبرة الفنية في قطاعات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

استعراض عام للقطاع

يضم قطاع البتروكيماويات التابع لنا مشروعين مشتركين: شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) وشركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم ٢).

تأسست شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩٨. وتنقسم ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ٤٩٪، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة ٤٩٪، وقطر للبترول ٢٪. وتعمل كيوكيم في إنتاج الإيثيلين والبولي أوليفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) و١-هكسين وC٤+.

تأسست شركة قطر للكيماويات ٢ المحدودة (كيوكيم ٢)، وهي مشروع مشترك، عام ٢٠٠٥. وتتوزع ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ٤٩٪، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة ٤٩٪، وقطر للبترول ٢٪. وتعمل كيوكيم ٢ في إنتاج البولي أوليفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) وأوليفينات ألفا العادية تحديداً ١-هكسين، C٤ و C٨ و C١٠ و C١٢ و C١٨ و C٢٠. ومن C٢٠ إلى C٢٤ ومن C٢٤ إلى C٢٨ و C٣٠+) والجازولين الحراري وC٣ وC٤.

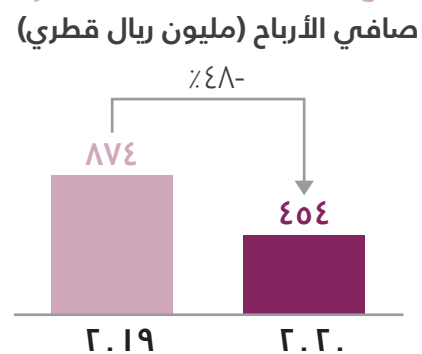
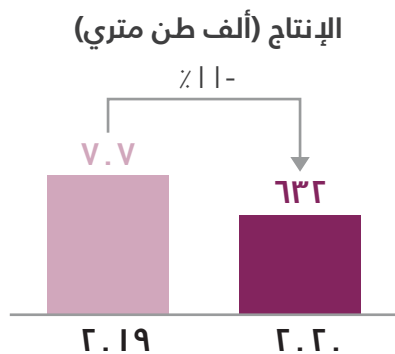
الطاقة المعيارية الإنتاجية من المنتجات الرئيسية لشركتي كيوكيم وكيوكيم ٢:

الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)	
١,٢٢.	*الإيثيلين البولي إيثيلين عالي الكثافة: ١-هكسين أوليفينات ألفا العادية
٨١.	
٦.	
٣٤٥	

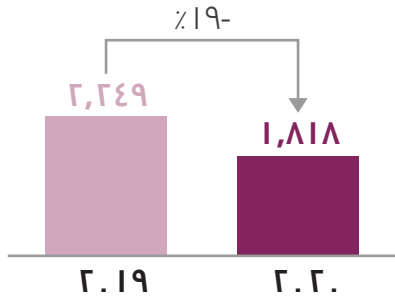
*يستخدم كلقيم للمنتجات النهائية.

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

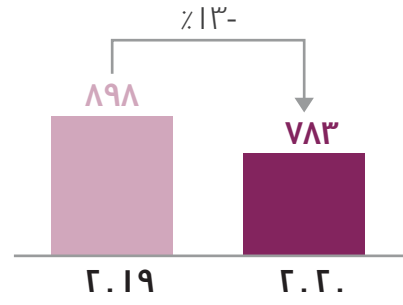
أداء قطاع البتروكيماويات لعام ٢٠٢٠



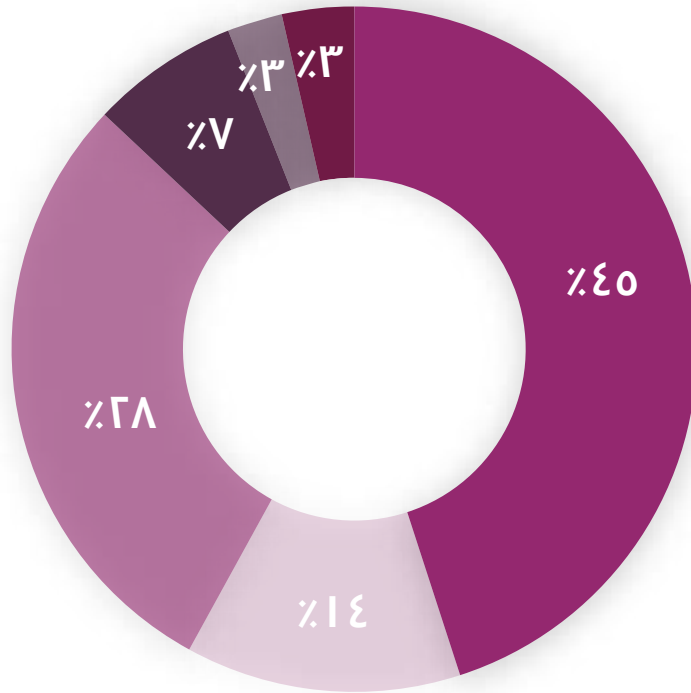
الإيرادات (مليون ريال قطري)



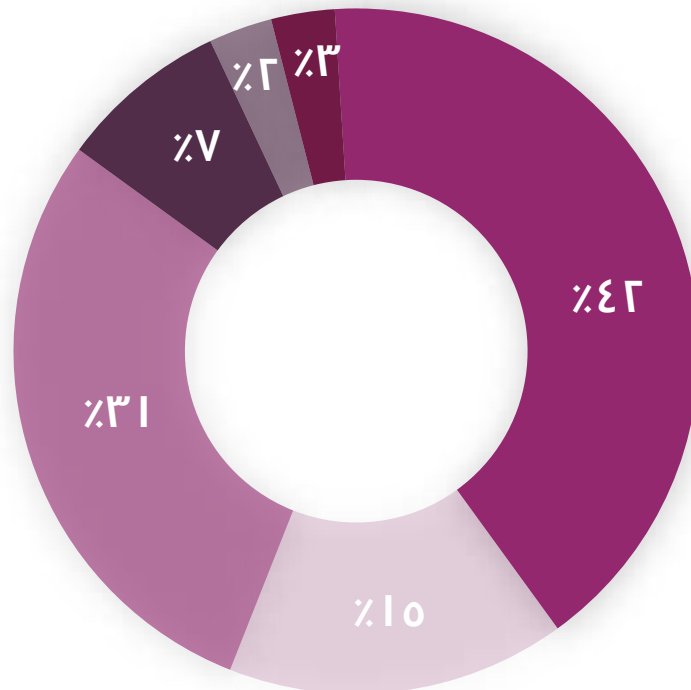
أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)



إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (%)



إيرادات القطاع لعام ٢٠١٩ (%)



- آسيا
- شبه القارة الهندية
- أوروبا
- أفريقيا
- الشرق الأوسط
- قطر

قطاع الكلور القلوي

استعراض عام للقطاع

يتكون قطاع الكلور القلوي من مشروع مشترك، وهو شركة قطر للفينيل المحدودة.

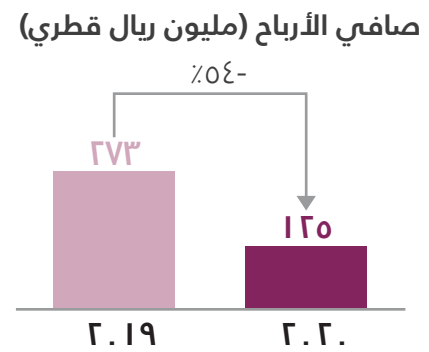
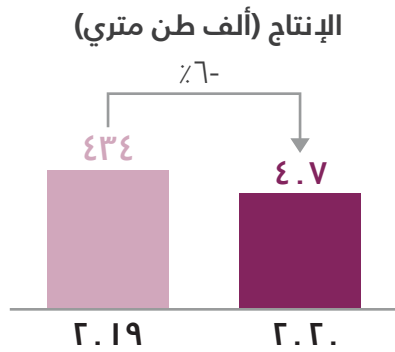
تأسست شركة قطر للفينيل المحدودة، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩٧. وتمتلك فيها شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة حصة بنسبة ٥٥,٢٪، وشركة قطر للبتروكيماويات ٣١,٩٪، وقطر للبترول ١٢,٩٪. وتعمل شركة قطر للفينيل في إنتاج الصودا الكاوية وثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل وحامض الهيدروكلوريك.

الطاقة الإنتاجية المعيارية من المنتجات الرئيسية لشركة قطر للفينيل:

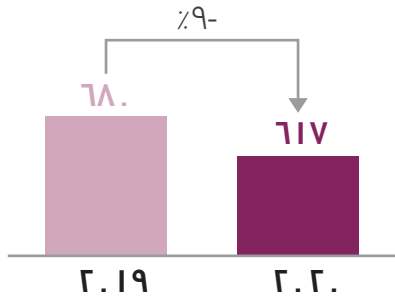
الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)	
٣٧.	الصودا الكاوية
١٨.	ثاني كلوريد الإيثيلين
٣٥٥	مونومر كلوريد الفينيل
١٥	حامض الهيدروكلوريك

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيان المنتج.

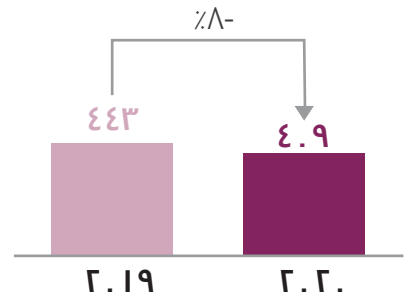
أداء قطاع الكلور القلوي لعام ٢٠٢٠



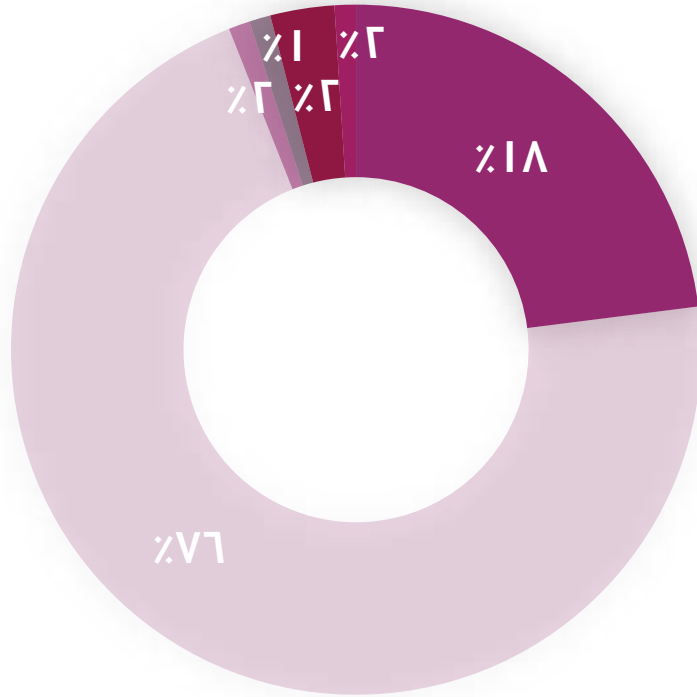
الإيرادات (مليون ريال قطري)



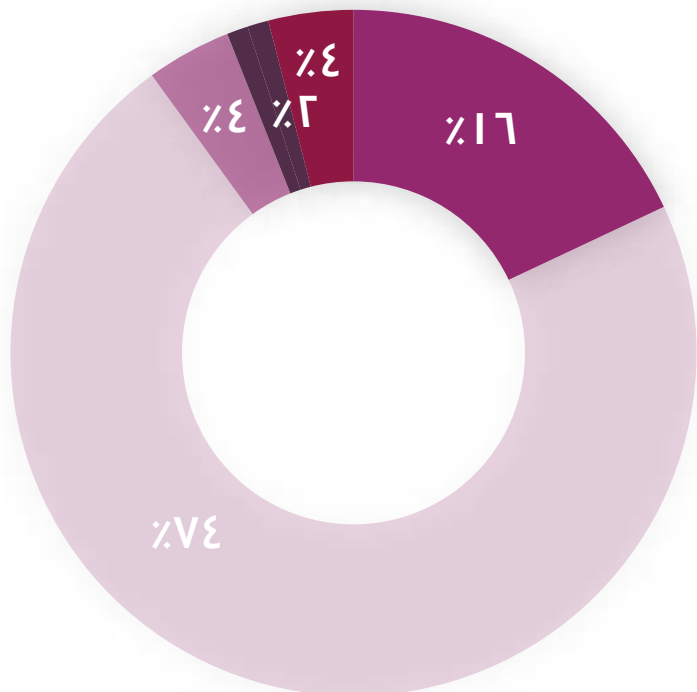
أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)



إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (%)



إيرادات القطاع لعام ٢٠١٩ (%)



- آسيا
- شبه القارة الهندية
- أوروبا
- أفريقيا
- الشرق الأوسط
- قطر



تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية للشركة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة والإيضاحات التفسيرية المتممة الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبنية بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير.

نعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

- تقييم الانخفاض في قيمة الاستثمارات في مشاريع مشتركة
- وضع ضريبة الدخل

كجزء من تصميم التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي وضعتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز بما يمثل أحد مخاطر التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به بحيث يتم إنجاز عملنا بشكل كافٍ حتى يتسنى لنا إبداء رأي حول البيانات المالية ككل، آخذين في الاعتبار هيكل الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجال الأعمال بالشركة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
تقييم الانخفاض في قيمة الاستثمارات في مشاريع مشتركة	
<p>تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بمراجعة الإدارة للانخفاض في قيمة استثماراتها في المشاريع المشتركة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قمنا بتقييم تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة بما في ذلك الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. وقمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية على عملية تقييم الانخفاض في القيمة التي تشمل تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير المبالغ القابلة للاسترداد؛ ● حصلنا على تقييم الانخفاض في القيمة لدى الشركة وناقشنا الافتراضات الهامة التي استخدمتها الإدارة. وركزت المناقشات على الافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية من أحدث موازنة معتمدة من قبل مجلس الإدارة للمشاريع المشتركة ومعدلات الخصم ومعدلات النمو النهائي المطبق؛ ● لقد تم تكليف خبراء التقييم الداخلي لدينا لمساعدتنا في مراجعة المنهجية التي تقوم عليها حسابات القيمة الاستخدامية وتقييم مدى معقولية معدلات الخصم ومعدلات النمو النهائي. وقد قاموا بشكل مستقل بإعادة حساب معدلات الخصم المطبقة على التدفقات النقدية بناء على تقييمهم لتكاليف التمويل والتكاليف الرأسمالية المحددة لدى الشركة؛ ● قمنا باختبار المدخلات الرئيسية المستخدمة في تحديد التدفقات النقدية المقدرية المستقبلية مع مصادر خارجية ومع الأدلة الأخرى ذات الصلة عندما اقتضى الأمر. على سبيل المثال، قمنا بمقارنة أسعار البيع المتوقعة بمؤشرات أسعار السلع المنشورة والنفقات الرأسمالية المستقبلية بمستويات النفقات الرأسمالية التاريخية الفعلية لمدى المعقولية؛ ● قمنا باختبار الدقة الحسابية والسلامة المنطقية للحسابات الأساسية في نموذج الانخفاض في القيمة. وقمنا أيضاً بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بتقييم الانخفاض في القيمة للالتزام بالمعايير المحاسبية؛ و ● قمنا بإجراء تحليل حساسية حول الافتراضات الرئيسية في حساب القيمة الاستخدامية لتقييم التأثير المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة. 	<p>بلغت استثمارات الشركة في ثلاثة مشاريع مشتركة ما قيمته ١٤,٢٨ مليار ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والتي تمثل ٨٩٪ من إجمالي موجودات الشركة في ذلك التاريخ. يتم احتساب هذه الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية بسبب سيطرة الشركة المشتركة على هذه المنشآت.</p> <p>تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن قيمة الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية قد انخفضت. وتم اعتبار الانخفاض في أسعار البيع في السوق، بسبب تأثير انتشار فيروس كوفيد-١٩، بمثابة مؤشر محتمل على وجود انخفاض في القيمة. وبالتالي، فإنه وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات"، تم إجراء مراجعة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في المشاريع المشتركة من قبل الإدارة من خلال مقارنة المبلغ القابل للاسترداد (القيمة الاستخدامية والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أعلى) مع القيمة الدفترية لها.</p> <p>استناداً إلى اختبار الانخفاض في القيمة، فإن القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاستثمارات قد تجاوزت القيمة الدفترية، وبالتالي لم يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.</p> <p>تضمنت مراجعة الإدارة للانخفاض في القيمة أحكاماً شخصية جوهرية عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية العائدة إلى الشركة ومعدل خصمها، من بين تقديرات أخرى. يرجى الاطلاع على الإيضاح ١٤ للحصول على المزيد من التقديرات المحاسبية والافتراضات الهامة المستخدمة.</p> <p>ركزنا على هذا الجانب نظراً للأهمية النسبية للاستثمارات في المشاريع المشتركة ويمكن لأي انخفاض في القيمة، إن وجد، أن يكون له تأثير مادي على البيانات المالية. كما ركزنا على هذا الجانب نظراً للأحكام والتقديرات الجوهرية التي شملت تنفيذ تقييم الانخفاض في القيمة كما هو مبين في الإيضاح ١٤ في البيانات المالية.</p>

بحسب ما تم الإفصاح عنه في الإيضاح ١٩، تم توقيع مذكرة تفاهم خلال السنة بين السلطات الضريبية المختصة وشركة قطر للبترول (ممثلة الشركة) للموافقة على حق الشركة لاسترداد حصتها من الضرائب المتكبدة في مشاريعها المشتركة.

في السنة السابقة، بعد النظر في أثر تطبيق مذكرة التفاهم، تقرر أنه يجب الاستمرار في الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بالمشاريع المشتركة لشركة كيو-كيم وشركة كيو-كيم ٢ وليس لشركة قطر للفينيل المحدودة.

و ذلك خلال السنة لضمان تحقيق التطبيق المتسق لترتيبات مماثلة، قامت الإدارة بإعادة تقييم المعالجة المحاسبية. قررت الإدارة أن مذكرة التفاهم تمنح الشركة الحق في استرداد حصتها من الضريبة، وبالتالي يحق لها الحصول على أرباح ما قبل الضريبة من جميع المشاريع المشتركة. لذلك، وبتطبيق مبادئ محاسبة حقوق الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ "استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة"، تقوم الشركة بالمحاسبة عن حصتها على أساس ما قبل الضريبة، وعليه، تم عكس أي أثر ضريبي، بما في ذلك أرصدة الضريبة المؤجلة لحصة الشركة في مشاريعها المشتركة.

أدى التغيير إلى تعديل المبالغ المقارنة للاعتراف بهذه الحصة في المشاريع المشتركة بشكل مناسب ضمن حصة الشركة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية.

علاوة على ذلك، كما هو مبين في الإيضاح ٣ (٤)، تلقى اثنان من المشاريع المشتركة للشركة إشعارات ربط ضريبي مادية من الهيئة العامة للضرائب للسنوات المالية السابقة، والتي تضمنت جزاءات ضريبية. وخلصت الإدارة إلى أن إشعارات الربط هذه والجزاءات المرتبطة بها لن تؤثر على استثمارات الشركة في المشاريع المشتركة، نظرًا لأن الشركة تحتسب حصتها في أرباح المشاريع المشتركة على أساس ما قبل الضريبة.

و كما تم الإفصاح عنه في الإيضاح ١٧، بناءً على المناقشات التجارية الجارية حاليًا طبقت الإدارة حكمها لاستنتاج أنه لم يعد هناك تأكيد معقول حول إمكانية تحصيل مبالغ معينة لاسترداد الضريبة المستحقة فيما يتعلق بكيو-كيم ٢، وبالتالي تم الاعتراف بالانخفاض في القيمة خلال السنة بمبلغ ١.٥ مليون ريال قطري. كما تم تطبيق حكم من قبل الإدارة لتحديد إمكانية استرداد مبلغ الموجودات الأخرى المستحق من وزارة المالية كما هو مبين في الإيضاح ١٧.

لقد ركزنا على هذه الامور لأن العواقب المالية لتطبيق مذكرة التفاهم والتعديل الذي تم إجراؤه من قبل الإدارة له اثر مادي على البيانات المالية للشركة. علاوة على ذلك، فإن التفاعل لقانون ضريبة الدخل القطري رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٨ ومذكرة التفاهم وبعض الاتفاقيات القانونية للمشاريع المشتركة اقتضت وضع أحكام شخصية جوهرية بحيث تم تطبيقها من قبل الإدارة لتحديد وضعها الضريبي.

تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بإعادة تقييم الإدارة لوضعها الضريبي والاستنتاج الذي تم التوصل إليه بشأن اشعارات الربط الضريبي للمشاريع المشتركة ما يلي:

- قراءة وتقييم المراسلات والوثائق القانونية ومحاضر الاجتماعات المختلفة التي عقدت بين أحد المساهمين الرئيسيين والسلطات الحكومية ذات الصلة لتقييم مدى معقولية الأحكام الرئيسية الصادرة عن الإدارة؛

- التشاور مع خبراء المحاسبة الداخليين لدينا لتقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة المحاسبي لمذكرة التفاهم والتعديل الذي تم إجراؤه على البيانات المالية للسنة السابقة؛

- مناقشة الأوضاع الضريبية للشركة ومشاريعها المشتركة مع المكلفين بالحكومة وضمان التوافق مع المشورة القانونية الخارجية عند الاقتضاء؛

- التشاور مع أخصائي الضرائب الداخلي لدينا لتقييم استنتاج الإدارة حول تأثير إشعارات الربط الضريبي التي تلقتها المشاريع المشتركة على البيانات المالية للشركة؛

- تقييم ممارسات السوق التي تطبقها الشركات المدرجة الأخرى في المحاسبة لمذكرة التفاهم بناءً على المعلومات المتاحة للعامة؛

- تقييم الانخفاض في القيمة الذي أجرته الإدارة على الموجودات الأخرى وتقييم الإدارة للنتائج المستقبلية المحتملة للمناقشات التجارية الجارية مع أصحاب المصلحة المعنيين؛ و

تقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بالتعديل الذي تم إجراؤه على البيانات المالية للسنة السابقة والأحكام الصادرة عن الإدارة فيما يتعلق بالوضع الضريبي للشركة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية وتقرير تدقيقنا عليها)، والتي تم تزويدنا به حتى تاريخ تقرير التدقيق والتقرير السنوي الكامل الذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها. تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بالإفصاح عنها في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما نفصح عنه في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرار المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن مجلس الإدارة ينوي تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوماً عن أي تحريف مادي في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة الموضوعية من قبل مجلس الإدارة.

● التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس استمرارية الشركة المحاسبي، وما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف الشركة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

● تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدتها خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو الضمانات التي تم تطبيقها.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها؛
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية تتفق معها؛
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات الشركة؛ و
- أنه لم يسترَع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أي من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢.١٥٥

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤

الدوحة، دولة قطر

٤. مارس ٢٠٢١

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بتنفيذ إجراء تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لإطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي ("إطار COSO").

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن عرض التقرير المرفق عن تقييم مجلس الإدارة لإطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، ويشتمل التقرير على:

- تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الهامة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في: إدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين شركات المجموعة وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة ("العمليات الجوهرية")؛
- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ و
- تحديد ثغرات وحالات الإخفاق في الرقابة وكيفية تقويمها ووضع الإجراءات لتجنب حدوث مثل هذه الحالات أو لسد ثغرات الرقابة.

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار العمل الصادر من لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي ("إطار COSO").

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على إجراءات التأكيد التي قمنا بها على تقييم مجلس الإدارة لإطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على العمليات الجوهرية وذلك بناءً على إطار COSO.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول عن تقرير "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية لإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين شركات المجموعة وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة"، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص عليه في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار COSO.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار العمليات أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية فيما يلي: إدارة الاستثمارات، وإدارة الخزينة والنقد، والمعاملات بين شركات المجموعة، وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة.

تشمل مهمة التأكد تقرير حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة في مؤسسة ما، القيام بإجراءات للحصول على دليل يتعلق بمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط الرقابية. تشتمل الإجراءات التي قمنا بها حول ضوابط الرقابة على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

اعتمدنا في اختيار الإجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجاً عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة الموضحة في التقرير. تشتمل إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لإطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية. اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتمد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للشركة.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

٢) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و
٣) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير "تقييم مجلس الإدارة لإطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد إطار التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. ولذلك، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف كل حالات الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو أعداد تقرير عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم الوفاء بأهداف ضوابط الرقابة. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والمنفذة والتي تم العمل بها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى والتي تشتمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، و التقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشتمل على تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في الشركة)، والذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجنا حول التقرير المرفق بخصوص تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول التقرير المرفق لتقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نبغ عنه في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق وعمليات مشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢.١٥٥

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤

الدوحة، دولة قطر

٤. مارس ٢٠٢١

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (5) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة ٢٠١٦. قمنا بإجراء تأكيد محدود حول تقييم مجلس الإدارة عن التزام شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") بمتطلبات "الهيئة" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن إعداد "تقرير حوكمة الشركة"، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة ("متطلبات الهيئة") للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة ٢٠١٦ وإعداد تقرير عن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف من حدتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مرفق في تقرير حوكمة الشركة - لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأياً تأكيداً معقولاً حول ما إذا تم إعداد تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل ومن كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للشركة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ("المتطلبات") والجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات؛
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات "تقرير حوكمة الشركة" مقابل متطلبات المادة ٤ من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة في "تقرير حوكمة الشركة" مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير حوكمة الشركة" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. والتي تشتمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، والتقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشتمل على تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة)، والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام،

تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تأكيد على أمر

أمور عدم الالتزام التي حددتها الإدارة

نلفت الانتباه إلى الأمور التي تم تسليط الضوء عليها في الأقسام ٢-٣ و ٣-٩-١ و ٣-٩-٣ ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة الذي يوضح بالتفصيل مجالات عدم الالتزام بقانون الهيئة، والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما يلي:

- خلافاً للمادة (٦) من النظام، لا يعتبر أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مستقلاً لأنهم جميعاً ممثلون عن قطر للبترول.
- خلافاً للمادة (١٨) من النظام، فإن مجلس إدارة الشركة لم يشكل لجنة الترشيحات حيث أن مهمة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تتولاها قطر للبترول. وخلافاً لنفس المادة، لم يترأس لجنة التدقيق عضو مجلس إدارة مستقل.

النطاق

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق ومشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤

الدوحة، دولة قطر

٤ مارس ٢٠٢١

البيانات المالية

البيانات المالية

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
(معدلة)		الموجودات
١٤,٤٧٧,٨٣٥	١٤,٢٧٧,٣٩٥	الموجودات غير المتداولة استثمارات في مشاريع مشتركة
		الموجودات المتداولة
٧,٧٧٧	٧,٨٧٢	مبالغ مدفوعة مقدماً ودمم مدينة أخرى
١٤٥,٧٩٣	٦٢,٢٣٤	موجودات أخرى
١,٠٠٦,٩٦٤	١,٥٥٥,١٤٥	ودائع وأرصدة بنكية أخرى
٧٥٥,١٤٣	١٧٧,٤٨٦	نقد وشبه النقد
١,٩١٥,٦٧٧	١,٨٠٢,٧٣٧	حقوق الملكية والمطلوبات
١٦,٣٩٣,٥١٢	١٦,٠٨٠,١٣٢	حقوق الملكية
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
١٢,٥٦٣,١٧٥	١٢,٥٦٣,١٧٥	رأس المال
٦١,٩٣٤	٦٧,٦٠٦	احتياطي قانوني
٣,٥١٣,٤٦٩	٣,١٢٥,١٦٧	أرباح مدورة
١٦,١٣٨,٥٧٨	١٥,٧٥٥,٩٤٨	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
		المطلوبات المتداولة
٢٤٨,٠٤٨	٣١٩,٥٢٥	دمم دائنة تجارية وأخرى
٦,٨٨٦	٤,٦٥٩	مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة
٢٥٤,٩٣٤	٣٢٤,١٨٤	إجمالي المطلوبات
١٦,٣٩٣,٥١٢	١٦,٠٨٠,١٣٢	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢١ ووقع عليها بالنيابة عنه:

محمد سالم المري
نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
(معدلة)		
١,٩٤٩,٢٢٢	٥٩٦,١١٦	حصة من نتائج مشاريع مشتركة
٨٣,٥٦.	٢١,٠٦١	إيرادات أخرى
٥٩,٥٩٢	٣٢,٩٤٢	إيرادات فوائد
٢,٠٩٢,٣٧٤	٦٥٠,١١٩	إجمالي الربح
٣,٨٢٨	٧٥٢	أرباح صرف العملة وأرباح أخرى
-	(١.٤,٦٢.)	انخفاض قيمة الموجودات الأخرى
(٢٠,٠٨٢)	(١٤,٠٣٨)	مصروفات عمومية وإدارية
٢,٠٧٦,١٢٠	٥٣٢,٢١٣	صافي ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
٢,٠٧٦,١٢٠	٥٣٢,٢١٣	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		ربحية السهم
٠,١٦٥	٠,٠٤٢	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال القطري للسهم الواحد)

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإجمالي	أرباح مدورة	احتياطي رأس المال قانوني		
١٥,٠٦٤,٦٦٧	٢,٤٤٣,٨٩٢	٥٧,٦٠٠	١٢,٥٦٣,١٧٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
(١,٥٣٣)	(١,٥٣٣)	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ من المشاريع المشتركة
١٥,٠٦٣,١٣٤	٢,٤٤٢,٣٥٩	٥٧,٦٠٠	١٢,٥٦٣,١٧٥	الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩
١,١٩١,٥٠٨	١,١٩١,٥٠٨	-	-	ربح السنة (كما هو معروض سابقا)
٨٨٤,٦١٢	٨٨٤,٦١٢	-	-	تعديل (إيضاح ١٩)
٢,٠٧٦,١٢٠	٢,٠٧٦,١٢٠	-	-	ربح السنة (معدل)
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
٢,٠٧٦,١٢٠	٢,٠٧٦,١٢٠	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة (معدلة)
(٢٩,٧٨٨)	(٢٩,٧٨٨)	-	-	مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي
٣٤,١٦٦	٣٤,١٦٦	-	-	إلغاء الاعتراف باحتياطي معادلة توزيعات الأرباح
-	(٤,٣٣٤)	٤,٣٣٤	-	تحويلات إلى الاحتياطي القانوني
(١,٠٠٥,٠٥٤)	(١,٠٠٥,٠٥٤)	-	-	المعاملات مع المالكين بصفتهم الملاك:
١٦,١٣٨,٥٧٨	٣,٥١٣,٤٦٩	٦١,٩٣٤	١٢,٥٦٣,١٧٥	توزيعات أرباح معتمدة
				الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (معدل)
١٦,١٣٨,٥٧٨	٣,٥١٣,٤٦٩	٦١,٩٣٤	١٢,٥٦٣,١٧٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
٥٣٢,٢١٣	٥٣٢,٢١٣	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
٥٣٢,٢١٣	٥٣٢,٢١٣	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٣٥,٤٢١)	(٣٥,٤٢١)	-	-	مساهمة الصندوق الاجتماعي
(٥,٦٧٢)	(٥,٦٧٢)	٥,٦٧٢	-	محول إلى الاحتياطي القانوني
(٨٧٩,٤٢٢)	(٨٧٩,٤٢٢)	-	-	المعاملات مع المالكين بصفتهم الملاك:
١٥,٧٥٥,٩٤٨	٣,١٢٥,١٦٧	٦٧,٦٠٦	١٢,٥٦٣,١٧٥	توزيعات أرباح معتمدة
				الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		صافي ربح السنة
		تعديلات لـ:
		- إيرادات الفوائد
		- انخفاض قيمة الموجودات الاخرى
		- إيرادات اخرى
		- حصة من نتائج مشاريع مشتركة
٢,٠٧٦,١٢٠	٥٣٢,٢١٣	
(٥٩,٥٩٢)	(٣٢,٩٤٢)	
-	١.٤,٦٢٠	
(٨٣,٥٦٠)	(٢١,٠٦١)	
(١,٩٤٩,٢٢٢)	(٥٩٦,١١٦)	
(١٦,٢٥٤)	(١٣,٢٨٦)	
		التغيرات في رأس المال العامل:
		- مبالغ مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى
		- مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة
		- ذمم دائنة تجارية وأخرى
٢	-	
(١,٥٥٤)	(٢,٢٢٧)	
٢,٣٢٤	(١,٧٢٢)	
(١٥,٤٨٢)	(١٧,٢٣٥)	
٨٣,٥٣٢	٣٢,٨٤٧	
(٣٤,٨٥٣)	(٢٩,٧٨٨)	
٣٣,١٩٧	(١٤,١٧٦)	
		صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		توزيعات أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة
		استثمار ودائع لأجل ثابتة
		استحقاق ودائع لأجل ثابتة
٧٧٢,٩٤٨	٧٩٦,٥٥٦	
(١,٠٤٣,١٨١)	(٤,٠٠٨,٧١٣)	
١,٨٢٠,٨١٦	٣,٥٢٨,٠٩٨	
١,٥٥٠,٥٨٣	٣١٥,٩٤١	
		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين
		حركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها
		النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(٩٥٥,٧٠٢)	(٨١١,٨٥٦)	
(٤٩,٣٥٢)	(٦٧,٥٦٦)	
(١,٠٠٥,٠٥٤)	(٨٧٩,٤٢٢)	
		صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وشبه النقد
		نقد وشبه النقد في بداية السنة
٥٧٨,٧٢٦	(٥٧٧,٦٥٧)	
١٧٦,٤١٧	٧٥٥,١٤٣	
٧٥٥,١٤٣	١٧٧,٤٨٦	
		نقد وشبه النقد في نهاية السنة

إن الإيضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة: www.mphc.com.qa



تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠

تقرير حوكمة الشركة . ٢ . ٢

المهني التي تجسد قيم الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣- مجلس إدارة الشركة ١-٣ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة مسيعة كمشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل في قطاع البتروكيماويات، وقامت بطرحها للإكتتاب العام في عام ٢٠١٣، وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

وكانت شركة مسيعة هي الشركة الوحيدة والمتفرقة في خصوصية إدراجها بالسوق المالية القطرية والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة ١٠٪ بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة، أيضاً تم إصدار منحة أميرية لبعض الفئات من المواطنين.

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة مسيعة ومركزها الإستراتيجي ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص " قطر للبترول". في حال إذا ما ارتأى المساهم الخاص ملائمة إضافة أعضاء مستقلين، يتخذ المساهم الخاص كافة الخطوات المعقولة لضمان تعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين.

يحق للمساهم الخاص " قطر للبترول" أن يعين أعضاء مجلس الإدارة بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، وفيما يلي بيانها:

- قطر للبترول مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٧٥,٤٥٪.
- اعتماد شركة مسيعة للبترولكيماويات القابضة وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة مسيعة للبترولكيماويات القابضة وشركاتها التابعة على قطر للبترول من حيث الدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.

١- تمهيد

شركة مسيعة للبترولكيماويات القابضة وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة " الشركة") تم تأسيسها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبترول مؤسس شركة مسيعة للبترولكيماويات القابضة، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٧٥,٤٥٪، توفر قطر للبترول كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة بإعداد إطار حوكمة الشركة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥.

٢- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة مسيعة للبترولكيماويات القابضة بأهمية وضرة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة مسيعة للبترولكيماويات القابضة يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك

عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة كُـل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف الوظيفي لأمين سر مجلس الإدارة.

طبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمن تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيتها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتكافل والتضامن عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالقات النظام الأساسي أو القانون.

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد

● تقديم قطر للبتترول لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات مسيعد للبتروكيماويات القابضة.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر أو من أعضاء المجلس التنفيذي أو اللجان الفرعية أو من إدارة الشركة.

٢-٣ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (٧) لعام ٢٠١٨ لقطر للبتترول بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧، تم تشكيل مجلس إدارة شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تعيين ٧ أعضاء من قبل قطر للبتترول، وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/٣/٧. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥% من رأسمال الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبتترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبتترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبتترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة

التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة قبل الغير، أيضاً يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديماً على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد مجلس الإدارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء الأعضاء المستقلين)، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً لأحكام المادة رقم (١-٣٠) من النظام الأساسي المحدث

للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الإدارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينوب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتُبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٦٥,٤٥٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المستقلة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٢. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٩.
٥. المصادقة على المرفقات الخاصة باجتماع الجمعية العامة للشركة واستيفاء المتطلبات التنظيمية ذات الصلة قبل الإصدار، والنظر في مدى دقة المعلومات واكتمالها.
٦. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ يونيو ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٨. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ سبتمبر ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٩. مراجعة المسائل الضريبية للشركات التابعة.
١٠. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق، والاستنتاجات

المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقرها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفاظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٢ أعوام في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالي.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٩-٣ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٩-٣-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٨) باجتماعه الثاني لعام ٢٠١٤ والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (٨) بالاجتماع ١٨/٢٠٢٠ في أعقاب إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

والإجراءات التصحيحية ذات الصلة.
 ١١. مراجعة المستندات الخاصة بتطبيق الشركة لأحكام COSO واختبار تصميم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.
 ١٢. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المعدل، تعقد اللجنة سنة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية. وخلال عام ٢٠٢٠ فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني	رئيساً
السيد/ عبد العزيز جاسم المفتاح	عضواً
السيد/ محمد عيسى المناعي	عضواً

٢٠١٩-٢٠٢٠ لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢) لعام ٢٠١٨. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة إختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت وبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضاً المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن:
 ١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والتحسينات المقترحة لأداء المجلس.
 ٢. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، إلا أنها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس إدارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة الحالية في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة مع وجود سقف محدد، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبل قطر للبتروول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لا توجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠٢٠.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٩ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، وهو ماتم التوصية به وأقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة مسيعد والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١١ وذلك بإجمالي مبلغ ٥,٩٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الإدارة، فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

٢.٢. التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢٠، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوي من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الإدارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤- أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد. وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبد العزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً
السيد/ أحمد علي محمد	عضواً

رئيس اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة، أما العضوين الآخرين، فيتمتع كل منهما بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهما وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة حيث يشغل السيد/محمد جابر السليطي، منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للبترو، بينما يشغل السيد /أحمد علي محمد، منصب رئيس قسم الحوكمة والامتثال بإدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للبترو.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للبترو" بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترو.

٣-١٠-٣ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمتها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانته التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعية بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانته التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، أسندت الشركة للمدقق الداخلي مهام تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" كدعم إداري والذي قام بأدائه بالفعل خلال عام ٢٠١٩ استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٨. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار. ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق

الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.

٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان - متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات - تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
٣. ضوابط أنشطة الأعمال - يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبى أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال

تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبتروك كـمقدم خدمات للشركة بناءً على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.

- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستوياتها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.

الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر - سواء بشكل مستقل أو ضمناً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور

- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٢-٤ التدقيق

١-٢-٤ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠١٨/١/١ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعية. في أعقاب انتهاء الاتفاقية، فإن الشركة حالياً بصدد البدء في إجراءات التناقص لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المتعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيّد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال فترة التعاقد، أجرى المدقق الداخلي ١٢ تدقيقاً ومتابعة لاحقة وفقاً لخطة التدقيق التي تغطي شركة مسيعد للبترول وكيموايات القابضة وشركتيها كيو كيم، كيو كيم ٢. شمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي استند إلى تقييم المخاطر، مجموعة واسعة من المجالات عبر هذه الشركات غطت العمليات الأساسية (الصيانة، المشاريع،

أنظمة الرقابة الصناعية، وما إلى ذلك)، ومهام الدعم (مثل الحوكمة والامتثال، الشؤون المالية والحسابات، التقارير الإدارية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، إدارة المخاطر المؤسسية وما إلى ذلك).

٢-٢-٤ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة.

تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠٢٠ لمدة سنتين، ويتم عرض توصية اللجنة المشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة. فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠١٩ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١١ على تعيين السادة "PWC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢٠ مقابل أتعاب سنوية قدرها ١٩٥,٠٠٠ ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الإضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد التقارير المالية وحوكمة الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضاً مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٩ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١١ حيث

حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، قدم مدقق الحسابات الخارجي برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PWC" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، إلى مجلس إدارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، أيضاً قدم تقريره المستقل عن مدى ملاءمة التصميم والفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ حيث أفاد بالرأي، بأنه بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، فإن تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO بحسب ما ورد في تقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

كما قدم تقريره المستقل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها والموضحة في تقريره، لم يلفت انتباهه ما يجعله يعتقد بأن "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام" لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٣-٤ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات المحلية التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتؤكد الشركة عدم وجود حالات امتثال جوهرية لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغييرات التي تدخل على قوانين الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغييرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. وفي هذا الصدد، تم إعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية والتي تهدف بشكل عام إلى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقييد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى الشركات التابعة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة يتم إدارتها بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسؤوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضاً كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها أنظمة إدارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس إدارة الشركة ولجانته ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان إدارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجنة إدارة الأزمات والمخاطر التجارية، لجان المناقصات، لجنة الصحة والسلامة والبيئة، لجنة الموارد البشرية والتطوير، لجنة الانضباط، لجنة تكنولوجيا المعلومات وأمن النت، لجان توجيهية لأعمال الصيانة الشاملة. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة مسيعيد على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً

في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة مسيعة باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

٥- الإفصاح والشفافية

١-٥ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير المالية وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة أية عقوبات أو جزاءات من قِبَل هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام ٢٠٢٠ جراء عدم الامتثال لأي من أحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة. كذلك لاتوجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفيًا أو إثباتًا، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يرحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.

٢-٥ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تيرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقاً لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لا بد

من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.

- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.

- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.

- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.

- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

خلال عام ٢٠٢٠، وفي إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل على مستوى الشركة وشركاتها التابعة، تم تنفيذ العديد من معاملات الصرف الأجنبي، علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة، ولم يمارس أي سلوك ذو طبيعة تفضيلية. وقد تم إدراج تفاصيل تلك المعاملات ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة.

٣-٥ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرِك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات و أي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. من أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقاً للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال

وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة إلى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بمسيعةيد للبتروكيماويات القابضة وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٢-٦ سجلات المساهمين
إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمسك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٣-٦ حق المساهمين في الحصول على المعلومات
يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

- أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،
- ب. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى إليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
- ج. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
- د. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

هـ. تحديث موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع للالتزامات الإفصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة إلى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بمسيعةيد للبتروكيماويات القابضة وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٤-٥ الإفصاح عن عمليات التداول
اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦- حقوق أصحاب المصالح
٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق
المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين

و. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (mphc@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمن التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.

- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهم آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٠٪) من أسهم رأس مال الشركة.

- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن

تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كما وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.

- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.

- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٢. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والخطة المستقبلية للشركة واعتماده.
٣. تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماده.
٤. اعتماد القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٩.
٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٩ بواقع ٧.٠ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ٧٤٪ من نصيب السهم من الأرباح.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماد مكافآتهم.

٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماد أتعابهم.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة يتشكل طبقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للبترو" بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترو. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للبترو على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترو بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقاً لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٨، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملاحم الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على مسيعة للبتروكيماويات القابضة أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.

- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.

- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطات قانونية قبل توزيع الأرباح.

- خطة الاستثمار المستقبلية: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "البنك التجاري" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعهم، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للحصول وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢٠ عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٩ بواقع (٧.٠) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (٧٤%) من نصيب السهم من الأرباح.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قبل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإيداع بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك عدد من الأسهم (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم)

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهمها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلِّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٢٨.٣-١٣.٤ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الإجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك مسيعة للبتروكيماويات القابضة أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٧-٦ حق المجتمع

أتمت قطر للبتروكيماويات مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة المنح الأول لتوزيع الأسهم التشجيعية المجانية لمساهمي الشركة المؤهلين والذين استوفوا شرط الاستحقاق كما في إغلاق يوم الاثنين الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في بورصة قطر، وذلك بواقع ٥٪ من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب ووفقاً للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة. تم تخصيص الأسهم المجانية من حصة قطر للبتروكيماويات والتي انخفضت جزاءه من ٧٤,٢٪ إلى ٦٥,٥٪، أي بواقع ٨,٧٪، أي أن قطر للبتروكيماويات تنازلت عن عدد من الأسهم ما يقارب ١.٩,٣ مليون سهم بقيمة سوقية بواقع ١,٦ مليار ريال قطري كما في إغلاق ٢٠١٨/١٢/٣١، فضلاً عن تنازل قطر للبتروكيماويات عن أية توزيعات أرباح قد يقررها مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

وفقاً لآلية منح الأسهم التشجيعية المجانية الواردة بنشرة الطرح، من المقرر أن يكون تاريخ المنح الثاني في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشرط احتفاظ المساهمين لنسبة ٥٪ من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب حتى تاريخ المنح الثاني. تأتي هذه الآلية بهدف تعزيز ثقافة الإيداع لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة.

من ناحية أخرى، تعمل شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم

يكون أكثر من أي عدد آخر من الأسهم يتم تحديده من قبل مجلس الإدارة من حين إلى آخر في رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة الحالي بناء على قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٥ لعام ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٠ هو ٢٪ من رأسمال الشركة، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦، بإضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

النسبة المئوية التقريبية للأسهم %	المساهم
٦٥,٤٥٪	قطر للبتروكيماويات
١,٢٣٪	جهاز قطر للاستثمار
٠,٤٧٪	VANGUARD TOTAL INTERNATIONAL STOCK INDEXFUND
٠,٤٧٪	VANGUARD EMERGING MARKETS STOCK INDEXFUND
٠,٤٥٪	صندوق المعاشات العسكرية
٣١,٩٣٪	مساهمون آخرون
١٠٠,٠٠٪	الإجمالي

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلتها، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ ما يصل إلى ٢٩,٨ مليون ريال قطري. وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢٠/٣/٢٢.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ١٣,٣ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار إليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢٠، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فضلاً عن مساهمة الشركة من خلال مجموعة شركاتها التابعة في التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: حملة التوعية الصحية، والمشاركة في الأمور المتعلقة بالسلامة والثقافة، والتدريب على الصحة والسلامة والبيئة، والتميز التشغيلي، وبرامج التوعية بالبيئة والتدريب والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وتعزيز الموارد وتقليل الانبعاثات والنفائات من خلال الاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية، إلى آخره،

٢. الموظفين: برامج التقدير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، إلى آخره،

٣. المجتمع: تعزيز الشراكة المجتمعية، حملات التبرع بالدم، حملات تهيئة الشواطئ للسلاخف، والقيمة المضافة لشركاء الأعمال ومستوى رضا العملاء ودعم المشتريات المحلية والرعاية.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:
تم توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباحها السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، حيث بلغت هذه النسبة للعام المالي



ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد سيف السليطي على دبلوم عال في الهندسة الميكانيكية عام ١٩٨٤ من كلية "كارلت بارك كولج" - المملكة المتحدة.

انضم السيد/ السليطي إلى قطر للبترول عام ١٩٧٦.

ويتمتع بخبرة إدارية واسعة في العمليات الكبيرة بحقول النفط والغاز في قطر للبترول. وتغطي خبرته المهنية التي تمتد أكثر من ٣٨ عاماً مختلف جوانب صناعة النفط والغاز، من عمليات الحقول إلى البتروكيماويات، وتتضمن إعادة تطوير الحقول القائمة، وتشغيل المشاريع الرئيسية، وإعادة الهيكلة، وإدارة القوى العاملة، والتقييمات الاقتصادية والاستحواذ.

يشغل السيد/ أحمد سيف السليطي حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون العمليات في قطر للبترول.

المناصب الأخرى*:

- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات

عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة:
٤٩.٠٠ سهم



السيد / أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد سالم المري على بكالوريوس العلوم في هندسة الغاز الطبيعي عام ١٩٩١.

بدأ السيد/ المري مسيرته المهنية في قطر للبترول عام ١٩٩١، حيث تقلد عدة مناصب هندسية، وشارك في عضوية فرق عمل المشروعات في قطر غاز-١ ومشروع سوائل الغاز الطبيعي NGL-4.

وفي عام ٢٠٠٢، انضم السيد/ المري إلى إدارة مشاريع النفط والغاز بقطر للبترول وشغل العديد من المناصب، منها منصب مدير تطوير منشآت النفط والغاز، حيث تضمنت مسؤولياته تصميم المرافق وتنفيذ مشاريع جديدة، مثل الغاز الطبيعي المُسال وتحويل الغاز إلى سوائل وخطوط أنابيب الغاز وحقول النفط. وفي عام ٢٠١٤، تم تعيينه في منصب نائب الرئيس التنفيذي لخدمات المشاريع والهندسة والمشتريات.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد.

عدد الأسهم في شركة مسيعةيد
للپتروكيمياويات القابضة:
لا يوجد.



السيد / محمد سالم عليان المري

نائب رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

يشغل حالياً منصب/ نائب الرئيس لشؤون المدن الصناعية بقطر للبترول، حيث يتولى إدارة مسؤوليات تطوير العمليات المتعلقة بالأراضي، والبنية التحتية، والمرافق، والموانئ، وخدمات الإطفاء والطوارئ في كل من مدينة راس لفان الصناعية، ومدينة مسيبيد الصناعية، ومنطقة امتياز دخان. كما أنه يتولى مسؤوليات توطین سلسلة التوريد لقطاع الطاقة (برنامج "توطین").

التحق بالعمل لدى المؤسسة العامة القطرية للبترول عام ١٩٨٦، بعد تخرجه من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية، بشهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية. وقبل تعيينه بمنصبه الحالي، كان مكلفاً بمسؤوليات أخرى في المجالات الفنية العليا وإدارة المشاريع، شاملة تنفيذ المشاريع الكبيرة والمتوسطة في حقول العمليات البحرية، وحقول دخان، ومدينة راس لفان الصناعية.

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة مسيبيد
للپتروكيمياويات القابضة:
١٦٥٦٢. سهماً



السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للبترول منذ عام ٢٠١٤، كما يشغل عضوية مجلس إدارة شركة قطر غاز ونائب رئيس مجلس إدارة صناعات قطر. ويركز دوره في قطر للبترول على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للبترول، عمل لدى قطر غاز مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المسال. وخلال فترة عمله لدى قطر غاز، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات قطر

عدد الأسهم في شركة مسيعةيد
للپتروكيمياويات القابضة:

٩٨.٠٠٠ سهم



السيد / عبد العزيز محمد المناعي

رئيس لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبد الرحمن أحمد الشيبني من جامعة أريزونا عام ١٩٨٨ وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.

انضم السيد/ عبد الرحمن إلى قطر للبترول عام ١٩٨٩ كمحلل مالي.

كما تولى السيد/ عبد الرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية - قطر للبترول.

ويشغل السيد/ عبد الرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للبترول. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو)

عدد الأسهم في شركة مسيعةيد
للپتروكيمياويات القابضة:
١٧١٥٠٠ سهم



السيد / عبد الرحمن أحمد الشيبني

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليقربول عام ٢٠٠٧، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام ٢٠٠٩.

انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للبترول عام ٢٠٠٧، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للبترول.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو)

عدد الأسهم في شركة مسيعةيد
للبتروكيماويات القابضة:
٣٢٦٨. سهماً



السيد / محمد عيسى المناعي

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ علي ناصر تلفت على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة تراسي استيت في الولايات المتحدة الأمريكية - فبراير ١٩٩٠.

انضم السيد/ علي تلفت إلى قطر للبترول عام ١٩٩٠، حيث عُين مهندساً للاتصالات، ثم رئيساً لخدمات الاتصالات (الإدارة البحرية)، ومديراً لإدارة مساندة الحقول. وشغل خلال الفترة الممتدة من يناير ٢٠١٠ إلى سبتمبر ٢٠١٢ منصب مدير إدارة التدريب.

وقد شغل السيد/ تلفت منصب مدير إدارة العلاقات العامة والاتصالات بالإنابة، ثم أصبح مديراً لمكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

ويشغل حالياً منصب مدير مكتب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول إضافة لمنصب مدير مكتب سعادة وزير الدولة لشؤون الطاقة.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد.

عدد الأسهم في شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة:

١٣٢٦٧ سهم



السيد / علي ناصر تلفت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

